

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

محصلة البحث المتقدم

تم في البحث السابق تحليل الإشكال الرابع الذي أورده المحقق الخوئي على الشق الثاني من نظرية صاحب الكفاية في «الواجب التخييري»؛ وهو الشق المبني على فرضية تعدد الأغراض الالزومية وجود «تضار» بينها. وقد أوضح المحقق الخوئي عبر تفكيك التضار إلى صورتين: «ترتيبي» و«مطلق». عدم استقامة الهيكلية التي رامها الآخوند. أي «التخيير الشرعي» كنسخ خاص من الوجوب البديلي. على كلا التقديرتين: فلو كان التضار ترتيبياً وأمكن اجتماع الغرضين في زمان واحد، فإن مقتضى الحكم المولوية وقاعدة حفظ المالك هو إيجاب الجمع؛ لاستلزم ترك الجمع وجعل التخيير تفوياً للملك الالزومي من قبل الشارع، وهو قبيح. وأما لو كان التضار مطلقاً وكان اجتماع الغرضين ممتنعاً ذاتاً، لزم - في فرض الإتيان بكل الطرفين في زمان واحد. لأن يقع أيٌّ منها على صفة المطلوبية؛ مع أن البداهة العرفية قاضية بأنه مع الجمع بين أطراف التخيير، يقع أحدهما. على الأقل. مطلوباً ويتحقق الامتثال. وعليه، فإن حمل عبارة الآخوند على «تضار الأغراض» ينتهي إما إلى «الوجوب الجمعي» وإما إلى اللازم الباطل المتمثل في سقوط كلا الأثنين.

ويتبين حل السيد الخوئي على التحفظ على ظاهر «أو» وتعليق الوجوب على «أحدهما لا يعني»؛ بمعنى كون متعلق الوجوب في التخيير هو الجامع الانتزاعي لا الجامع الحقيقي. حيث يرى إمكان تعلق الأمر بالجامع العنوانى وتطابقه مع النظائر الاعتبارية الفقهية، عاداً نفي المصلحة في المفاهيم الانتزاعية خطأ في تشخيص المقام. ووفقاً لهذا التحليل، يمكن حفظ التخيير الشرعي دون الالتزام بتضار الأغراض. مضافاً إلى ذلك، يورد نقد آخر مفاده أن تقرير الآخوند لـ «نسخ من الوجوب». استناداً للآثار الثلاثة المشهورة - لا يخرج عن التعريف الحقيقي ل Maher الإلزام، كما أنه يواجه على تقدير «تعدد الوجوب» محذراً يدور أمره لا محالة بين السقوط أو التقييد. فالسبيل المعقول ينحصر إما في الالتزام بـ «وجوب واحد بديلي» منصب على عنوان «أحدها»، أو التصریح بالهيكلية التعینیة المشروطة؛ وإلا فإن الفرضية الثانية في الكفاية قاصرة عن تقديم تبيين علمي لحقيقة الواجب التخييري.

مختار المحقق العراقي: مسلك «الوجوب الناقص»

استمراراً للبحث في حقيقة الواجب التخييري، تصل النوبة إلى تحليل مختار المحقق العراقي (قدس سره). ونقطة الانطلاق عنده تكمن في تجاوز نظرية «الوجوب الواحد المتعلق بالعنوان الانتزاعي»، والمصير إلى «انحلال الوجوب». ومن هذه الجهة، يتواافق مسلكه مع مختار المحقق الخراساني؛ إلا أن وجه الامتياز الدقيق لهذه النظرية يمكن في تبيين سخية هذا الوجوب، حيث عبر عنه بـ «الوجوب الناقص».

أركان النظرية

ترتكز رؤية المحقق العراقي - كما في نهاية الأفكار[1] - على ثلاثة محاور رئيسية:

يتمثل الركن الأول في الالتزام بتعدد الوجوب. فخلافاً للرؤية القائلة بكون المتعلق هو «جامع أحدهما»، يذهب المحقق العراقي إلى أن كل طرف من أطراف التخيير يُعد في حد ذاته موضوعاً لحكمٍ مستقل؛ وعليه، فإننا في الواجب التخييري نواجه «واجبات متعددة» لا واجباً واحداً.

### الثاني: تحليل ماهية الحكم والتمييز بين «الواجب التام» و«الناقص»

يتمحور كلامه أساساً حول توصيف سنخية هذه الوجوبات المتعددة. ولفهم هذا المعنى، لا بد من الالتفات إلى التعريف المشهور للواجب عند القدماء، القائم على تركب حقيقته من «طلب الفعل» و«المنع من الترك». وهنا يظهر الفرق بين الواجب التعيني والتخييري في دائرة هذا الجزء الثاني (المنع من الترك):

- الواجب التام (الواجب التعيني): يكون المنع من الترك فيه مطلقاً، شاملًا لجميع أنحاء عدم الإتيان.

- الواجب الناقص (الواجب التخييري): وإن كان الطلب فيه متحققاً بالنسبة إلى كل طرف، إلا أن «المنع من الترك» ليس مطلقاً بل مُضيق؛ إذ الممنوع عنه هو «ترك هذا الطرف في حال ترك سائر الأطراف». وبناءً على ذلك، يختص كل طرف من أطراف التخيير بوجوبٍ لا يقتضي سد جميع أبواب العدم، بل يسد جانباً خاصاً من أنحاء الترك، ولذا أطلق عليه عنوان «الواجب الناقص».

### الثالث: شمول النظرية لوحدة الغرض وتعدده

الركن الثالث هو تعميم هذا التحليل لمقام الثبوت. حيث صرّح بأنَّ ثبوت هذه الماهية (الواجب الناقص) لا يختلف باختلاف فروض الغرض؛ فسواءً كان منشأ التخيير «غريضاً واحداً جاماً» أم «أغراضًا متعددة غير قابلة للجمع» (أعم من التزاحم في الامتثال، أو التضاد في الوجود، أو التضاد في الاتصال بالمصلحة)، فهي جميع هذه الصور، تكون النتيجة في عالم الاعتبار هي تعلق «وجوب ناقص» بكل واحد من الأطراف. وقد قرر نظريته في نهاية الأفكار بقوله:

فالمرجع فيه كما عرفت إلى وجوب كل واحد منها، لكن بإيجاب ناقص بنحو لا يقتضي إلا المنع عن بعض أنحاء تروكه، وهو الترك في حال ترك البقية، من غير فرق في ذلك بين أن يكون هناك غرض واحد... أو أغراض متعددة...؛ حيث أنَّ مرجع الجميع إلى تعلق وجوب ناقص بكل واحد من الوجودات بنحو لا يقتضي إلا المنع عن بعض أنحاء تروكه.

### ثمرة البحث: الصور الأربع للغرض والتفصيل في العقاب

وفي سياق استكمال البحث، يوسع المحقق العراقي دائرة الكلام لتشمل الفروض الثبوتية المختلفة للغرض، مؤسساً بذلك على مبني «الواجب الناقص». فقد رسم أربعة تصاویر متمايزة لمنشأ الواجب التخييري، وذهب - خلافاً للمشهور القائل بوحدة العقاب في ترك الواجب التخييري مطلقاً - إلى التفصيل بين هذه الصور في مقام العقوبة.

### الصور الأربع لتصوير الغرض

وتتلخص الحالات المختلفة للعلاقة بين الأغراض وأطراف الواجب التخييري في نظره فيما يلي:

الصورة الأولى: وحدة الغرض؛ وهي الحالة التي يترتب فيها غرض واحد على مجموع الأطراف أو الجامع بينها.

الصورة الثانية: تعدد الغرض مع امتناع الجمع في المتعلق؛ حيث تتعدد الأغراض، ولكن يمكن الجمع بين الفعلين (متعلقي الغرضين) خارجاً (نظير باب التزاحم).

الصورة الثالثة: تعدد الغرض مع امتناع الجمع في تحقق الغرض؛ وهنا يكون الإتيان بكل الفعلين ممكناً، إلا أن التضاد يمكن في ناحية المسببات وحصول الأغراض؛ بحيث لا يبقى مجال لتحقق الآخر مع استيفاء أحدهما.

الصورة الرابعة: تعدد الغرض مع التضاد في مقام الاتصال؛ أي أن التضاد بين الغرضين يرجع إلى أصل القابلية للاتصال بالمصلحة، فبمجرد اتصاف أحد الأطراف بالمصلحة، يسقط الطرف الآخر عن القابلية للاتصال بها.

والنقطة المحورية في رؤية المحقق العراقي هي أنه في جميع هذه الصور الأربع، وإن كانت ماهية الحكم المعمول واحدة - وهي «الوجوب الناقص» - إلا أن النتيجة المترتبة في مقام العقاب ستكون مختلفة.

### التفصيل في مسألة العقاب (الوحدة أو التعدد؟)

وتجلّي الجدة والثمرة العملية لنظرية في تحليل استحقاق العقاب حال «ترك جميع الأطراف». حيث لم يرتضِ الحكم بوحدة العقاب على إطلاقه، بل ذهب إلى التفصيل:

أ) موارد وحدة العقاب: ففي الصورة الأولى (وحدة الغرض) والرابعة (التضاد في الاتصال)، لا يوجب تركُ تمام الأطراف إلا استحقاق «عقاب واحد». والوجه في ذلك واضحٌ في الصورة الأولى؛ لعدم فوائِلاً غرض واحد. وأما في الصورة الرابعة، فمع وجود المقتضي المتعدد، يؤدي التضاد في مرحلة الاتصال إلى أن لا يكون ثمة - فعلاً - إلا مصلحة واحدة وغرض واحد قابل للاستيفاء؛ فلا يستتبع تفويتُه أكثر من عقاب واحد.

ب) موارد تعدد العقاب: وأما في الصورة الثانية (التضاد في المتعلق) والثالثة (التضاد في تحقق الغرض)، فلو ترك المكلَف جميع الأطراف لكان مستحفاً - «تعدد العقاب». والسر في ذلك: وجود أغراض متعددة في هذين الفرضين، كل منها فعلٌ وتامٌ في حد نفسه، وإنما المانع عن استيفائها (جميعاً) هو التزاحم في مقام العمل أو الوجود. وحيث إن المكلَف قد ترك الامتثال رأساً ولم يأتي بأيٍ منها، فقد سبب بسوء اختياره تفويتاً للأغراض المتعددة، فاستحق عقوبات متعددة. وقد أفاد في بيان هذه الثمرة قائلاً:

نعم، غاية ما هناك من الفرق بين الصور المذكورة إنما هو من جهة وحدة العقوبة وتنوعها عند ترك الجميع، حيث إنه في بعضها الصورة الأولى والأخيرة لا يترتب على ترك الجميع إلا عقوبة واحدة، وفي بعضها الآخر كالصورة الثانية والثالثة تترتب عقوبات متعددة حسب وحدة الغرض وتعدده.

### المناقشة: إشكال «عدم القدرة على الجمع» ورد المحقق العراقي

طرح الإشكال: استحالة الجمع رافعةً لتعدد العقاب

عقب طرح نظرية «تعدد العقاب» في فروض التزاحم (الصورة الثانية والثالثة)، يبرز إشكالٌ مبنائيٌّ فحواه أن الشرط العقلي للتکلیف والعقوبة هو «القدرة». وحيث إنه في موارد التضاد والتمانع بين المتعلقين أو في تحقق الغرضين (كانقاذ الغريقين)، لا

يكون المكّلّف قادرًا تكوينًا على الجمع بينهما، بل تتحصّر قدرته في الإتيان بـ «واحدٍ» من الأطراف، فلا يصح استناد تفوّت الغرضين معاً إليه. وبعبارة أخرى: بما أن المكّلّف لو أراد الجمع لعجزَ عنه، فكيف يصح عقابه بتبع ترك ما هو غير مقدر (أي الجمع بينهما) واستحقاقه لعقوبات متعددة؟ إذ العقل يحكم بتباعية العقاب للسعة والقدرة، والمفروض وحدة القدرة في المقام. وهذا نص الإشكال في كلام المحقق العراقي:

لا يقال: بأنه مع المضادة المزبورة لا يكاد يستند إلى المكّلّف عند تركه للجميع إلّا فوت أحد الأغراض... ومعه كيف يمكن استحقاقه لعقوبات متعددة... فإذا لم يكن للمكّلّف حينئذ... إلّا القدرة على تحصيل أحد الغرضين لا جرم لا يترتب على تركه للجميع أيضًا إلّا عقوبة واحدة.

### جواب المحقق العراقي: سقوط التكاليف بسوء الاختيار

أجاب المحقق العراقي (قدّس سره) عن هذا الإشكال بدقة أردفها بعبارة «فتامل». فهو وإن سُلِّم بـ «عدم القدرة على الجمع»، إلا أنه لم يَر في ذلك مانعًا من تعدد العقاب في فرض «ترك الجميع». ونقطة الارتكاز في جوابه تكمن في التفكير بين «مقام الامتثال» و«مقام العصيان»: فصحيح أن المكّلّف قاصر في مقام الامتثال عن استيفاء الغرضين معاً، إلا أنه كان مت可能存在اً من أداء التكليف عبر اختيار أحدهما. وحينما يرفع يده عن الجميع بسوء اختياره، يكون قد ارتكب تركاً اختيارياً بالنسبة إلى كلّ واحدٍ من الأطراف على حدة. وبصياغةٍ فنية: إن المكّلّف بتركه للجميع، قد سبب خروج كلّ واحدٍ من الأطراف عن حيز الوجوب الفعلي. وبما أن العصيان يُعد أحد مُسقطات التكليف، وقد تحقق العصيان هاهنا تجاه كلّ تكليفٍ من التكاليف المستقلة المتوجهة إليه (بناءً على مبناه)، فيتعدد موضوع العقاب تبعاً لذلك. وعليه، فإن «العجز عن الجمع في الفعل» لا يمنع من «استناد التفوّت والعصيان المتعدّد» في فرض الترك الاختياري؛ لاستناد كلّ تركٍ منها مستقلاً إلى سوء اختياره، وهو كافٍ في استحقاق العقوبة. وقد جاء نصّ جوابه كالتالي:

فإنه يقال: نعم وإن كان لا قدرة للمكّلّف على الجمع بين الغرضين، ولكن مجرد ذلك لا يمنع عن استحقاقه لعقوبات المتعددة عند ترك الجميع، من جهة تمكّنه حينئذ من الإتيان بأحد الوجودين وإخراج البقية عن حيز الوجوب الفعلي، فتأمل.

### التفكير الدقيق: وجه الافتراق بين «التضاد في الاتّصاف» و«التضاد في الوجود»

طرح الإشكال: لزوم تعدد العقاب في الصورة الرابعة

وفي سياق التميّص في الفروض الأربع للغرض، قد يلوح في الأفق إشكالٌ يستهدف التفريق الذي اعتمدته المحقق العراقي بين «الصورة الثالثة» (التضاد في تحقق الغرض) و«الصورة الرابعة» (التضاد في الاتّصاف بالصالحة). وحاصل الإشكال: إذا كان المناطق في الالتزام بتعدد العقاب في الصورة الثالثة هو قابلية كلّ واحدٍ من الأطراف للاستيفاء وشأنة الامتثال، وأن المكّلّف قد فوتها بسوء اختياره، فإنّ هذا المناطق يعنيه جاري في الصورة الرابعة أيضًا؛ إذ الشارع قد اعتبر فيها أنّ «أي طرف يؤتى به فهو واف بالصالحة»، مما يعني ثبوت شأنية الاتّصاف بالصالحة لكلّ طرف (لو خلي وطبعه). وعليه، بناءً على ترك المكّلّف لجميع الأطراف، يقتضي الدليلُ الالتزام بتعدد العقاب، تماماً كما التزم به في الصورة الثالثة. وقد صاغ المحقق العراقي هذا الإشكال بقوله:

لا يقال: على ذلك في الصورة الأخيرة أيضًا لا بدّ من الالتزام بتعدد العقوبة، فما وجه التفرقة بينها وبين غيرها؟

جواب المحقق العراقي: معيار العقاب «ترك الفعل المتصف بالصالحة الفعلية»

وفي مقام الجواب، يضع المحقق آغا ضياء العراقي (قدس سره) يده على الفارق الماهوي والثبوتي بين الصورتين، نافياً وجاهة القول بتعذر العقاب في الصورة الرابعة؛ لقصور انتظام عنوان «ترك الفعل ذي المصلحة» في الواقع إلا على واحدٍ من التروك. تبيّن الفارق بين الصورتين: ففي الصورة الثالثة (التضاد في الوجود)، يكون كلّ واحد من الأفعال واحداً للمصلحة والغرض الفعلي في حد ذاته وفي مرحلة المقتضي؛ وإنما التزاحم ينحصر في مرحلة «الوجود الخارجي» والتأثير. فإذا ترك المكلّف الجميع، فقد فوت في الحقيقة مصلحتين تامّتين، ولذا يتعدّد العقاب. أما في الصورة الرابعة (التضاد في الاتصال)، فإن التضاد يكمن في أصل الملاك ومرحلة الثبوت. بمعنى أنه يمتنع أساساً اشتتمال الفعلين معاً على المصلحة في آن واحد، بل المصلحة دائرة بينهما بنحو البديلة. وعليه، فحينما يترك المكلّف الجميع، وإن كنا نجهل تعين الواجد للمصلحة، إلا أن الثابت في لوح الواقع هو اتصاف «أحدهما» فقط بالمصلحة، لا كليهما. فلا يكون الفائت إلا مصلحة واحدة، وبالتالي لا يتوجّه إليه إلا عقاب واحد.

### الضابطة الكلية والمصلحة النهاية

وقد صاغ المحقق العراقي القاعدة الكلية للبحث في الختام، جاعلاً العقاب دائراً مدار ترك الفعل الذي أحرز واتفق على اتصافه بالمصلحة. وهذا المعنى متتحق في الصورتين الثانية والثالثة (حيث كلا الطرفين واحد للمصلحة)، ومنتفٍ في الصورة الرابعة (لانحصر المصلحة في أحدهما). وقد أفاد في مقام الجواب عن الإشكال:

إذ يقال: بأن عدم الالتزام فيها بتعذر العقوبة إنما هو من جهة عدم صدق ترك المتصف بالمصلحة إلا على أحد التروك، نظراً إلى ما كان بينها من المضادة في أصل الاتصال بالمصلحة.

وبالجملة: إن ترتّب العقوبة إنما هو على ترك الشيء في ظرف الفراغ عن اتصافه بكونه تركاً لما فيه الغرض والمصلحة، ومثل هذا المعنى إنما يصدق في الصورة الثانية والثالثة، وأما في الصورة الأخيرة فلا يكاد صدق ترك المتصف إلا على أحد التروك، فمن ذلك لا يكاد يترتب على تركه للجميع إلا عقوبة واحدة، فتأمل.

و صلى الله على محمد وآلـه الطـاهـرين

---

[1] - ضياء الدين عراقي، نهاية الأفكار (قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، 1417)، ج 2، 391-393.

المصادر:

- عراقي، ضياء الدين. نهاية الأفكار. ٤ ج. قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، 1417.